﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ٣١﴾ [الشورى: 30 - 31]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

بعدَ بَيانِ دَلائلِ الأُلوهيَّةِ والوحدانيَّةِ، جاءَ التَّذْكيرُ بالتَّكليفِ والمسؤوليَّة

لَمّا ذَكَّرَ اللّهُ سُبْحانَهُ بِنِعَمِه عِبادَهُ، وكانَ السّياقُ لِتَعْدادِ ما ناسَبَ مَقْصودَ هَذِهِ السّورَةِ مِنها؛ كانَ الفِكْرُ جَديرًا بِأنْ يَخْطُرَ لَهُ ما في الدُّنْيا مِنَ الأمراضِ والأنْكادِ والهُمومِ والفُهومِ بِالإشْقاءِ فيها والإسْعادِ، فقالَ شافيًا لِعَيِّ سُؤالِه عَنْ ذَلِكَ بِبَيانِ ما فيه مِن نِعْمَتِه على وجْهٍ دالٍّ على تَمامِ قُدْرَتِه، عاطِفًا على ما هو مَضْمونٌ ما مَضى بِما تَقْديرُهُ: فهو الَّذي خَلَقَكم، ورَزَقَكم وهو المُتَصَرِّفُ فيكم بَعْدَ بَثِّكم بِالعافيَةِ والبَلاءِ تَمامَ التَّصَرُّفِ، فلا نِعْمَةَ عِنْدَكم ولا نِقْمَةَ إلّا مِنهُ، ولا يَقْدِرُ أصْحابُها على رَدِّها ولا ردِّ شَيْءٍ مِنها، فهو وليُّكم وحْدَهُ، ولَمّا كانَ مَن يُعاقِبُ بِما دونَ المَوْتِ، رُبَّما ظَنَّ بَعْضُ الغافلينَ أنَّهُ عاجِزٌ؛ بيَّنَ تعالى أنَّهُ لَوْ أرادَ؛ محَقَهُم بِالكُلّيَّةِ، ولَمّا نَفى امتِناعَهم بِأنْفُسِهم، وكانَ لَهُ سُبْحانَهُ مِنَ العُلوِّ ما تَقْصُرُ عَنْهُ العُقولُ، ونَفى أن يَكونَ ثَمَّ ولِيٌّ لِشَيْءٍ مِن أُمورِهم بِالاستِقْلالِ يَدْفَعُ عَنْهُم شَيئًا يُريدُهُ سُبْحانَهُ بِكم[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَصَٰبَكُم﴾ و﴿مُّصِيبَةٍ﴾: (صوب) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على نُزولِ شَيْءٍ واستِقْرارِه، ومِن ذَلِكَ الصَّوابُ في القَوْلِ والفِعْلِ، كَأنَّهُ أمرٌ نازِلٌ مُسْتَقِرٌّ[2]، والصَّوْبُ: المَطَرُ، وصابَ السَّهْمُ نحو الرَّمية

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 315 - 316.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صوب).

يَصوبُ صَيْبوبةً؛ إذا قَصَدَ، وسَهْمٌ صائبٌ، أي: قاصِدٌ[1]، والمَعْنَى المحوريُّ هويٌّ إلى شَيْءٍ مَعَ موافَقَتِه، أي: الوُقوعُ والاصْطِدامُ بِه، والإصابة: النُّزولُ بِالشَّيءِ واللَّحاقُ بِه خَيْرًا كانَ النّازِلُ أو شَرًّا، ثُمَّ كَثُرَ في الشَّرِّ، فالإصابَةُ في الخَيْرِ اعْتِبارًا بِالصَّوْبِ، أيْ: بِالمَطَرِ، وفي الشَّرِّ اعتِبارًا بِإصابَةِ السَّهْمِ[2]، والمُصيبَةُ مِمّا أصابَهُم بِه الدَّهْرُ، ولَم تُسْتَعْمَلْ في القُرْآنِ إلّا في التَّعْبيرِ عَمّا يَعُدُّهُ الإنْسانُ شَرًّا، وأصْلُها في الرَّميَةِ، ثُمَّ اخْتَصَّتْ بِالنّائِبَةِ[3]، وهيَ اسْمٌ لِلحادِثَةِ الَّتي تُصيبُ بِضُرٍّ ومَكْروهٍ، وقَدْ لَزِمَتْها هاءُ التَّأنيثِ لِلدَّلالَةِ على الحادِثَةِ؛ فلِذَلِكَ تُنوسِيَتْ مِنها الوَصْفيَّةُ، وصارَتِ اسْمًا لِلْحادِثَةِ المَكْروهَةِ[4]، نَحْوَ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

2) ﴿كَسَبَتْ﴾: (كسب) أصْلٌ صَحيحٌ، وهوَ يَدُلُّ على ابتِغاءٍ وطَلَبٍ وإصابَةٍ، فالكَسْبُ مِنْ ذَلِكَ، ويُقالُ: كَسَبَ أهْلَهُ خَيْرًا، وكَسَبْتُ الرَّجُلَ مالًا، فكَسَبَهُ[5]، والكَسْبُ: طلبُ الرِّزقِ[6]، وكَسَبَ يَكْسِبُ كَسْبًا، وتَكَسَّبَ واكتَسَب، قالَ سيبَوَيْهِ: كَسَبَ: أصابَ، واكْتَسَب: تَصَرَّف، واجْتَهَد[7]، والمَعْنَى المحوريُّ: جَمعُ الشَّيْءِ وتَحْصيلُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ بِجُهْدٍ ما؛ أخْذًا مِنْ حَيْثُ كانَ[8]، والكَسْبُ اصْطِلاحًا: ما يَتَحَرّاهُ الإنسانُ مِمّا فيه اجْتِلابُ نَفْعٍ، وتَحْصيلُ حَظٍّ، كَكَسْبِ المالِ، وقَدْ يُسْتَعْمَلُ فيما يَظُنُّ الإنْسانُ أنَّهُ يَجْلِبُ مَنْفَعَةً، ثُمَّ استَجْلَبَ بِه مَضَرَّةً، وقَدْ وردَ في القُرْآنِ في فِعْلِ الصّالِحاتِ والسَّيِّئاتِ، فمِمّا اسْتُعْمِلَ في الصّالِحاتِ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: 158]، ومِمّا يُسْتَعْمَلُ في السَّيِّئاتِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُواْ يَقْتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾﴾ [الأنعام: 120]، وأمّا قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: 161]؛ فمُتَناوِلٌ لَهُما[9].

3) ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾: (عجز) أصْلانِ صَحيحانِ، يَدُلُّ أحَدُهُما على الضَّعْفِ، والآخَرُ على

(1) الخليل، كتاب العين: (صوب).
(2) الرّاغب، مفردات القرآن: (صوب).
(3) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (صوب).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 99.
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كسب).
(6) الأزهريّ، تهذيب اللغة: (كسب).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (كسب).
(8) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (كسب).
(9) الرّاغب، مفردات القرآن: (كسب).

مُؤَخَّرِ الشَّيْءِ، فالأوَّلُ: عَجِزَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا، فهوَ عاجِزٌ، أيْ: ضَعيفٌ[1]، ويُقالُ: أعْجَزَني فُلانٌ؛ إذا عَجِزْتُ عَنْ طَلَبِه وإدْراكِه[2]، والمَعْنَى المحوريُّ: رَخاوَةُ المُجْتَمِعِ في أسْفَلِ الشَّيْءِ وطَراءَتُهُ لِذَهابِ الشِّدَّةِ والقوَّةِ مِنْ أثْنائِه[3]، وعَجَّزَ الرَّجُلُ وعاجَزَ: ذَهَبَ، فلَم يوصَل إليه، ومِنْهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: 5]، أيْ: ظانّين أنَّهم يُعْجِزوننا؛ لأنَّهم ظَنّوا أنَّهم لا يُبعثون، وأنَّه لا جَنَّةَ ولا نارَ[4]، فالمُعْجِزُ: الغالِبُ غَيْرَهُ بِانْفِلاتِه مِن قَبْضَتِه[5]، وقَوْلُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، أي: لَنْ تَخْرُجوا، أو تَنفلتوا من قَبْضَةِ الله، فلا يُعجِز اللَّه تعالى شيءٌ[6].

المَعْنى الإجْماليُّ:

اقترافُ السَّيِّئاتِ سببُ المصائِبِ، ومَنْ ظَنَّ أنَّ النَّجاةَ بِقوَّتِه فهو الخاسِرُ الخائبُ

بَيَّنَ اللَّه تعالى في هَذِه الآيَةِ أنَّ ما يُصيبُ النّاسَ مِنْ بَلاءٍ، كَمَرَضٍ وخَوْفٍ وفَقْرٍ، فإنَّما هوَ بِسَبَبِ ما اكْتَسَبوهُ مِنْ ذُنوبٍ، وما اقترَفوهُ مِنْ خَطايا، ويَعْفو تعالى عَنْ كَثيرٍ مِنَ السَّيِّئاتِ، فلا يُحاسِبُهُم عَلَيْها رَحْمَةً مِنهُ بِهم، وقَدْ جاءَ في السُّنَّةِ ما يُفَسِّرُ الآيَةَ خَيْرَ تَفْسيرٍ، فعَنْ عَلِيِّ بْنِ أبي طالِبٍ ﷺ قالَ: «ألا أُخْبِرُكُم بِأفْضَلِ آيَةٍ في كِتابِ اللَّه، وحَدَّثَنا بِها رَسولُ اللَّه ﷺ؟، قالَ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾، وسَأُفَسِّرُها لَكَ يا علي، ما أصابَكُم مِنْ مَرَضٍ، أوْ عُقوبَةٍ، أوْ بلاءٍ، في الدُّنْيا فبِما كَسَبَتْ أيْديكُم، واللَّه تَعالَى أكْرَمُ مِنْ أنْ يُثَنِّيَ عَلَيْهِمُ العُقوبَةَ في الآخِرَةِ، وما عَفا اللَّه تَعالَى عَنْهُ في الدُّنْيا، فاللَّه تَعالَى أحْلَمُ مِنْ أنْ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عجز).
(2) ابن منظور، لسان العرب: (عجز).
(3) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (عجز).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (عجز).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 103.
(6) الأزهريّ، تهذيب اللغة: (عجز).

يَعودَ بَعْدَ عَفْوِه»[1]، ثُمَّ حَذَّرَ سُبْحانَهُ النّاسَ مِنْ عِقابِه، فبَيَّنَ أنَّهُم لَيْسوا بِقادِرينَ على الهَرَبِ مِن سُلْطانه وجَبَروته في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأرْضِ أوْ في غَيْرِها؛ لأنَّ قُدْرَتَهُ تعالى لا يُعْجِزُها أنْ تَأتيَ بِهم مِنْ أيِّ مَكانٍ كانوا فيه، ولَيْسَ لَهُم غَيْرُ اللّه تَعالَى مِنْ وليٍّ يَتَوَلَّى أُمورَهُم، أوْ نَصيرٍ يَدْفَعُ عَنْهُم عَذابَهُ؛ إنْ أرادَ بِهمُ العَذابَ[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم﴾:

الواو في قَوْله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ استئنافية على قَوْله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾؛ لِما بَيْنَهُما مِنَ التَّوَسُّطِ بيْنَ الكمالَيْن: كَمالِ الانقِطاعِ، وكَمالِ الاتِّصالِ، فقَدِ انقَطَعَ الكَلامُ عَنْ آياتِ اللّه وحِكْمَتِه في بَسْطِ الرِّزْقِ وإنْزالِ الغَيْثِ وبَثِّ الخَلْقِ، وبَدأ الحَديثُ في أثَرِ اقترافِ السَّيِّئاتِ فيما يُصيبُ اللّهُ به النّاسَ مِنْ مَصائِبَ، وسَعةِ عَفْوِه، وفي الوَقْتِ نَفْسِه فثَمَّةَ اتِّصالٌ بينَ الآيَةِ وما سَبَقَها، فإنَّ بَسْطَ الرِّزْقِ وتَقْديرَهُ بَيانٌ لِشَأنِ اللّه مَعَ خَلْقِه في الدُّنْيا بَعْدَ ما بَيَّنَ شَأنَهُ مَعَهُم في أمرِ مَعَ الآخِرَةِ، ومَصائِبُ النّاسِ في الدُّنْيا مِنْ بَقايا شَأنِهم فيها، فالآيَةُ على هذا الوجْهِ مُتَمِّمَةٌ لِما قبلَها، كأنَّها جُزْءٌ مِنْها[3].

انتِقالُ النَّظْمِ إلى بيانِ شَأنٍ يَتَعَلَّقُ بأُمورِ الدُّنْيا والآخِرَةِ، وهوَ المَصائِبُ

مَعْنَى ما ودَلالَتُها في: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم﴾ وتَنَوُّعُ القِراءاتِ في: ﴿فَبِمَا﴾:

في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ جاءَتْ (ما) إمّا شَرْطيَّةً، وإمّا مَوْصولَةً، وهيَ في الحالَتَيْنِ في مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدأ[4]، والمُبْتَدأُ إذا كانَ مَوْصولًا، صِلَتُهُ جُملَةٌ فِعْليَّةٌ؛

تَعَدُّدُ المَعاني بِتَعَدُّدِ التَّقْديراتِ النَّحْويَّةِ مِنْ إعْجازِ القُرآنِ الكَريمِ

(1) رواه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب، حديث رقم: (659).
(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 13/ 38.
(3) أبو موسى، آل حم، ص: 160.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 37، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 338، والآلوسي، روح المعاني: 13/ 40، والخطيب وآخران، التّفصيل: 25/ 96 - 97.

فإنَّ الفاءَ تَدْخُلُ كَثيرًا على خَبَرِه؛ لِما فيه مِن مَعْنى الشَّرْطِ؛ لإشْعارِه بِابْتِناءِ الخَبَرِ عَلَيْه؛ فلذا جيءَ بالفاءِ في جَوابِ الشَّرْطِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾، وهي كذلك في قراءة الجمهور، ووَرَدَ في جَوابِ الشَّرْطِ قِراءَةٌ أُخْرَى مُتَواتِرَةٌ بِغَيْرِ فاءٍ ﴿بِمَا﴾[1]؛ وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر؛ لأنَّ دُخولَ الفاءِ لَيْسَ بِلازِمٍ في هذا الأُسْلوبِ.

وأشارَ بَعْضُ المُحقِّقين إلى أنَّ اخْتِلافَ القِراءَتَيْنِ دالٌّ على أنَّ (ما) هَهُنا مَوْصولَةٌ، فجيءَ تارَةً بِالفاءِ في خَبَرِها، وأُخْرى لَم يُؤْتَ بِها؛ حَطًّا لِلمُشَبَّهِ عَنِ المُشَبَّهِ بِه[2]، والمَعْنَى في حالِ تَقْديرِها مَوْصولَةً: (الَّذي أصابَكم فيما مَضى بِما كَسَبَتْ أيْديكُم)[3]، فيَكونُ الكَلامُ إخْبارًا مِنَ اللهِ تَعالى، بِأنَّ الرَّزايا والمصائبَ في الدُّنْيا إنَّما هي مُجازاةٌ مِنَ اللهِ تَعالى على ذُنوبِ المَرْءِ، وتَمحيصٌ لِخَطاياهُ[4]، فالحَديثُ عَنِ المُصيبَةِ وبَيانُ سَبَبِها.

دَلالَةُ التَّعبيرِ بِصيغَةِ الشَّرْطِ في: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم﴾:

الـتَّـلازُمُ بـينَ كَسْبِ السَّيِّئاتِ ووقوعِ المَصائِبِ

جوِّزَ كَوْنُ (ما) شَرْطيَّةً، في القِراءَةِ بِالفاءِ: ﴿فَبِمَا﴾، وجَعَلَها مَوْصولَةً في القِراءَةِ الأُخْرى: ﴿بِمَا﴾[5]، والمَعْنَى في حالِ تَقْديرِها شَرْطيَّةً: (إنْ أصابَتْكُمْ مُصيبَةٌ فبِما كَسَبَتْ أيْديكُم)، فيَكونُ غَرَضُ الكَلامِ لَيْسَ الإخْبارَ عَنِ المُصيبَةِ، وإنَّما هوَ الرَّبْطُ بَيْنَ المُصيبَةِ وما كَسَبَتْ أيْديكُم، وتَرَتُّبُ الجَوابِ على الشَّرْطِ، وفَرْق جَليل بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ[6].

الغَرَضُ مِن تَقديمِ المَفعولِ بِه ودَلالَةُ العُدولِ عَنِ الغَيْبَةِ إلى الخِطاب:

تَقْريبُ الطّائِعِ وتَنْكيتُ العاصي مِـن دَقـائِـقِ النَّظْمِ القُرْآنيِّ

قَدَّمَ النَّظْمُ الحَكيمُ المَفعولَ بِه في ﴿أَصَٰبَكُم﴾ على الفاعِلِ ﴿مِّن مُّصِيبَةٍ﴾، وجاءَ بِضَميرِ المَخاطَبِ (كُم)، وعَدَلَ عَنِ الإتيانِ

(1) ابن الجزري، النّشر: 2/ 367.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 40.
(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 30.
(4) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 37.
(5) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 40.
(6) أبو موسى، آل حم، ص: 160.

به ضَميرًا مُنْفَصِلًا، فلَم يَقُلْ: (وما أصاب مِن مُصيبَةٍ إيّاكُم)؛ للاهتِمامِ بتَوْجيه الخِطابِ إلَيْهم؛ إذْ هُمُ المَخاطَبونَ غالِبًا بالجَمعِ للحِسابِ في الآيَةِ السّابِقَةِ، وعدَلَ كَذَلِكَ عَنِ الإتْيان به مُظْهرًا (ما أصابَ العِبادَ مِنْ مُصيبَةٍ)، أوْ غائِبًا (أصابَهُم)؛ لإرادَةِ مواجَهَتِهم بالخِطابِ؛ زيادَةً في تَقْريبِ الطّائِعِ وتَبْكيتِ العاصي[1].

دَلالَةُ عَوْدِ الضَّميرِ في: ﴿أَصَٰبَكُم﴾:

تَـنَـوُّعُ مَـرْجِـعِ الـضَّـمـيرِ بـيـنَ المُـؤْمِـنـيـنَ والكافِرينَ يَزيدُ مِن كَثافَةِ مَعاني القُرآنِ

اخْتَلَفَ المُفَسِّرونَ في مَرْجِعِ الضَّميرِ في ﴿أَصَٰبَكُم﴾، فالجُمهورُ على أنَّ الآيَةَ في حَقِّ المُؤْمِنينَ، وهوَ الأكْثَرُ والأظْهَرُ والأشْهَرُ، فأمّا الكافِرُ؛ فعُقوبَتُهُ مُؤَخَّرَةٌ إلى الآخِرَةِ؛ وقيلَ: هَذا خِطابٌ لِلْكُفّارِ، فقَدْ كانوا إذا أصابَهُم شَرٌّ؛ قالوا: هَذا بِشُؤْمِ مُحَمَّدٍ، فرَدَّ عَلَيْهِم، وقال: بَلْ ذَلِكَ بِشُؤْمِ كُفْرِكُم[2]، ذَلِكَ أنَّهُ لَمّا أصابَ قُرَيْشًا مِنَ القَحْطِ والجوعِ اسْتِجابَةً لِدَعْوَةِ النَّبيِّ ﷺ عَلَيْهِم، وكانَتْ تِلْكَ الدَّعْوَةُ ناشِئَةً على ما لا قوَّةَ به مِنَ الأذى؛ لا جَرَمَ كانَ ما أصابَهم مُسَبَّبًا على ما كَسَبَتْ أيْديهم، مِنْ أقْوالِ الشِّرْكِ والأذى لِلنَّبي ﷺ وفِعْلِ المُنْكَراتِ النّاشِئَةِ عَنْ دينِ الشِّرْكِ، فالخِطابُ لِلْمُشْرِكينَ ابْتِداء؛ لأنَّهُمُ المَقْصودونَ مِن سياقِ الآياتِ كُلِّها، وهم أوْلى بِهَذِهِ المَوْعِظَةِ؛ لأنَّهم كانوا غَيْرَ مُؤْمِنينَ بِوَعيدِ الآخِرَةِ، ويَشْمَلُ المُؤْمِنينَ بِطَريقِ القياسِ، وبِما دَلَّ على شُمولِ هَذا الحُكْمِ لَهم مِنَ الأخْبارِ الصَّحيحَةِ ومِن آياتٍ أُخَرى[3].

مَعْنَى ﴿مِّن﴾ ودَلالَتُها في: ﴿مِّن مُّصِيبَةٍ﴾:

فِي إصابَةِ المُؤْمِنِ بِـأيِّ مُـصـيـبَـةٍ تَـكْـفـيرٌ لِـذُنـوبِـه ورَفْعٌ لِدَرَجاتِه

جاءَتْ ﴿مِّن﴾ في الآيَةِ بَيانِيَّةً على القِراءَتَيْنِ؛ وذَلِكَ لِما في المَوْصولِ واسْمِ الشَّرْطِ مِنَ الإبْهامِ[4]، وهيَ لإفادَةِ الاستغراقِ، وقَدْ وَرَدَ في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مِنَ الأحاديثِ والآثارِ ما يُؤَكِّدُ هَذا الاستغراقَ،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 315.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 31.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 98.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 98.

ومِنْهُ ما ورَدَ عَنْ عائِشَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ أنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ قالَ: «لا يُصيبُ المُؤْمِنَ مِنْ مُصيبَةٍ، حَتَّى الشَّوْكَة إلّا قُصَّ بِها مِنْ خَطاياهُ، أوْ كُفِّرَ بِها مِنْ خَطاياهُ»[1].

دَلالةُ التَّعْبيرِ بـ﴿مُّصِيبَةٍ﴾ نَكِرَةً:

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِلَفْظِ: ﴿مُّصِيبَةٍ﴾ نَكِرَةً لإفادَةِ العُمومِ، فقَدْ وقَعَتِ النَّكِرَةُ هُنا في سياقِ الشَّرْطِ، وسياقُ الشَّرْطِ كَسياقِ النَّفْيِ في أنَّ النَّكِرَةَ لِلعُمومِ[2]، أي: إنَّ أيَّ مُصيبَةٍ مَهْما كانَتْ؛ فإنَّها مُتَرَتِّبَةٌ على ما كسبتْهُ أيْدي النّاسِ مِنَ المَعاصي والذُّنوبِ، ولَكِنَّهُ عُمومٌ مُخْصوصٌ بِأصْحابِ الذُّنوبِ مِنَ المُسْلِمينَ وغَيْرِهم، فإنَّ مَن لا ذَنْبَ لَهُ كالأنْبياءِ ﷺ قَدْ تُصيبُهم مَصائِبُ، ففي الحَديثِ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ سُئِلَ: أيُّ النّاسِ أشَدُّ بلاءً؟ قالَ: «الأنْبياءُ ثُمَّ الأمْثَلُ فالأمْثَلُ، فيُبْتَلَى الرَّجُلُ على حَسَبِ دينِه»[3]، ويَكونُ ذَلِكَ لِرَفْعِ دَرَجاتِهم أوْ لِحِكَمٍ أُخْرى خَفيَتْ عَلَيْنا، وأمّا الأطْفالُ والمَجانينُ؛ فقيلَ: غَيْرُ داخِلينَ في الخِطابِ؛ لأنَّهُ لِلْمُكَلَّفينَ، وبِفَرْضِ دُخولِهم أخْرَجَهُمُ التَّخْصيصُ بِأصْحابِ الذُّنوبِ، فما يُصيبُهم مِنَ المَصائِبِ فهو لِحِكَمٍ خَفيَّةٍ، وقيلَ: في مَصائِبِ الطِّفْلِ رَفْعُ دَرَجَتِه ودَرَجَةِ أبَوَيْهِ أوْ مَن يُشْفِقُ عَلَيْه بِحُسْنِ الصَّبْرِ، ثُمَّ إنَّ المَصائِبَ قَدْ تَكونُ عُقوبَةً على الذَّنْبِ وجَزاءً عَلَيْهِ بِحَيْثُ لا يُعاقَبُ عَلَيْهِ يَوْمَ القيامَةِ[4]، وقَدْ تُصيبُ الصّالِحينَ نَكَباتٌ ومَصائِبُ وآلامٌ، فتَكونُ بَلْوى وزيادَةً في الأجْرِ، ولِما لا يَعْلَمُهُ إلّا اللَّه، وقَدْ تُصيبُ المُسْرِفينَ خَيْراتٌ ونِعَمٌ إمهالًا واستِدْراجًا ولأسْبابٍ غَيْرِ ذَلِكَ مِمّا لا يُحْصيه إلّا اللَّه، وهو

العُمومُ المَخْصوصُ في الآيَةِ بَيانٌ لِرَحْمَةِ اللهِ وعَدْلِه وفَضْلِه

(1) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والأدب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه، حديث رقم: (6731).

(2) الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 10/ 393.

(3) رواه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر، حديث رقم: (2578).

(4) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 41.

أعْلَمُ بِخَفايا خَلْقِهِ ونيّاتِهم ومَقاديرِ أعْمالِهم مِن حَسَناتٍ وسَيِّئاتٍ، واسْتِعْدادِ نُفوسِهم وعُقولِهم لِمُخْتَلِفِ مَصادِرِ الخَيْرِ والشَّرِّ[1].

دَلالَةُ التَّعبيرِ بِـ ﴿كَسَبَتْ﴾ مادَّةً وصيغَةً:

مِنْ تَمامِ عَدْلِ اللهِ عِقابُ المُصِرّينَ على المَعاصي المُتَلَبِّسينَ بِها

لَمّا كانَ السّياقُ سياقَ جَزاءٍ بالمَصائِبِ على إتيانِ المَعاصي والذُّنوبِ، فقَدْ عُبِّرَ بِمادَّةِ الاكْتِسابِ، لِما فيه مِنْ مَعْنَى التَّحْصيلِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ بِجُهْدٍ ما[2]، فلَم تصِبْهُم المَصائِبُ إلّا بِسببِ الحِرصِ والاجْتِهادِ والإصْرارِ على اكْتِسابِ المَعاصي اتِّباعًا للشَّهَواتِ، وعَبَّرَ النَّظْمُ الكَريمُ بالفِعْلِ ﴿كَسَبَتْ﴾ في صيغَةِ المُضيِّ؛ للدَّلالَةِ على التَّحَقُّقِ مِن ارْتِكابِها والتَّلَبُّسِ بِفِعْلِها؛ فإنَّ النُّفوسَ مَطْبوعَةٌ على النَّقائِضِ، فهي لا تَنْفَكُّ عَنْها.

بَلاغَةُ التَّعبيرِ بِالمَجازِ المُرْسَلِ ﴿أَيْدِيكُمْ﴾:

غالِبُ العَمَلِ يَكونُ باليَدِ، وفي المَجازِ حَثٌّ على مُحاسَبَةِ النَّفْسِ على ما اقْتَرَفَتْهُ

في قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ أضافَ النَّظْمُ الحَكيمُ الكَسْبَ إلى اليَدِ؛ وذَلِكَ لأنَّ العَمَلَ غالِبًا ما يَكونُ باليدِ، كَما أنَّ الكَسْبَ لا يَكونُ بِاليَدِ، بَلْ بِالقُدْرَةِ القائِمَةِ باليَدِ، ومِنْ ثَمَّ فقَدْ أطْلَقَ اليَدَ، وأرادَ القُدْرَةَ[3]، وفيه إشارَةٌ إلى أنَّ كُلَّ نَكَدٍ لاحِقٍ إنَّما هو بِسَبَبِ ذَنْبٍ سابِقٍ، أقَلُّهُ التَّقْصيرُ، فالآيَةُ داعيَةٌ لِكُلِّ أحَدٍ إلى المُبادَرَةِ عِنْدَ وُقوعِ المُصيبَةِ إلى مُحاسَبَةِ النَّفْسِ ليَعْرِفَ مِن أيْنَ جاءَ تَقْصيرُهُ، فيُبادِرَ إلى التَّوْبَةِ عَنْهُ والإقْبالِ على اللهِ؛ ليُنْقِذَ نَفْسَهُ مِنَ الهَلَكَةِ، وفائِدَةُ ذَلِكَ - وإنْ كانَ الكُلُّ بِخَلْقِهِ وإرادَتِه - إظْهارُ الخُضوعِ والتَّذَلُّلِ، واستِشْعارُ الحاجَةِ، والافْتِقارُ إلى الواحِدِ القَهّارِ[4].

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَيَعْفُواْ﴾:

بَعْدَ ذِكْرِ الجَزاءِ عَدْلًا، جاءَ ذِكْرُ العَفْوِ فضْلًا

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ بالواوِ المُفيدَةِ للعَطْفِ أو الاستِئْنافِ[5] قَوْلَهُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 102.
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (كسب).
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 601.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 315.
(5) الخطيب وآخران، التّفصيل: 25/ 98.

تعالى: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ على جُملَةِ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وذَلِكَ لِما بَينَ الجملتَينِ مِنَ التَّوَسُّطِ بينَ الكَمالَينِ: كَمالِ الانْقِطاعِ، وكَمالِ الاتِّصالِ؛ إذْ لَمّا ذَكَرَ عَدْلَهُ؛ أتْبَعَهُ فضْلَهُ، ولَولا عَفْوُهُ وتَجاوُزُهُ؛ لما تَرَكَ على ظَهْرِها مِن دابَّةٍ[1].

دَلالَةُ التَّعبيرِ بِمادَّةِ العَفْوِ:

كَثافَةُ الدَّلالات المَعْنَوِيَّة في العَفْوِ ففيها تَرْكُ المُؤاخَذَةِ والتَّغْطيَةُ والمَحْو

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِمادَّةِ العَفْوِ في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، وذَلِكَ لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على تَرْكِ الشَّيْءِ، فعَفْوُ اللّه تعالى عَنْ خَلْقِه تَرْكُهُ إيّاهُم، فلا يُعاقِبُهُم، فضْلًا مِنْهُ، كَما أنَّ في العَفْوِ أيْضًا مَعْنَى السَّتْرِ وتَغْطيَةِ الشَّيْءِ بِطَبَقَةٍ خَفيفَةٍ أو هَشَّةٍ، فالعَفْوُ عَنِ السَّيِّئاتِ عَدَمُ المُؤاخَذَةِ عَلَيْها، كَأنَّ مَنْ عَفا غَطّاها، أوْ أعْرَضَ عَنْها، فلَم يَنْظُرْ إلَيْها[2]، كَما تَشْتَمِلُ مادَّةُ العَفْوِ على مَعْنَى الدُّروسِ، كَقَوْلِهم: (عَفَتِ الدّيارُ)، أي: ذَهَبَتْ آثارُها[3]، والمَعْنى: أنَّهُ تَعالى يَعْفو، أيْ: يَصْفَحُ، فلا يُصيبُ كَثيرًا مِن عِبادِه الَّذينَ استَحَقّوا جَزاءَ السّوءِ بِعُقوباتٍ دُنْيَويَّةٍ؛ لأنَّهُ يَعْلَمُ أنَّ ذَلِكَ أليَقُ بِهِم، فالمُرادُ هُنا: العَفْوُ عَنِ المُؤاخَذَةِ في الدُّنْيا، ولا عَلاقَةَ لَها بِجَزاءِ الآخِرَةِ، فإنَّ فيه أدِلَّةً أُخْرى مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ[4].

مَعْنَى ﴿عَن﴾ ودَلالَتُها في: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾:

بِكَرامَةِ العَفْوِ يَصيرُ بَيْنَ التّائِبينَ ودُنوبِهِم مَدًى بَعيدٌ

عَدَّى النَّظْمُ الحَكيمُ الفِعْلَ ﴿وَيَعْفُواْ﴾ بِحَرْفِ الجَرِّ ﴿عَن﴾، فقَيَّدَ الفِعْلَ بِشِبْهِ الجُملَةِ، فلَم يكتَفِ بـ﴿وَيَعْفُواْ﴾؛ وذَلِكَ لأنَّ مِنْ دَلالَةِ حَرْفِ ﴿عَن﴾ المُجاوَزَةَ، ومَعْنَى المُجاوَزَةِ الابتِعادُ، تَقولُ: (انْصَرَفَ عَنْهُ)، ووَضَعَهُ عَنْهُ، بِمَعْنَى: رَفَعَهُ عَنْهُ بَعْدَ أنْ كانَ عَلَيْه، وتَقولُ: انْتَقَلَ عَنْهُ،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 316.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (عفو).
(3) معمر بن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق: 3/ 976.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 102.

وابْتَعَدَ عَنْهُ، ونَأى عَنْهُ، وانْحَرَفَ عَنْهُ، فكُلُّها تُفيدُ المُجاوَزَةَ والبُعْد[1]، فأفاد التَّعْبيرُ بِحَرْفِ ﴿عَن﴾ سَعَةَ رَحْمَةِ اللّه وغُفْرانِه وعَفْوِه، فيُباعِدُ بَينَ التّائِبينَ وذُنوبِهم.

دَلالَةُ التَّعبيرِ بِالمُضارِعِ (يَعفو):

عـفـوُ الـلـه عَـنْ عِبادِه مُتَجَدِّدٌ لا ينقَطِعُ

في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِصيغةِ المُضارَعَةِ (يَعْفو)؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاسْتِمراريِّ، فعَفْوُهُ تعالى وسَتْرُهُ لا ينْقَطِعُ ساعَةً واحِدَةً عَنِ عِبادِه في لَيْلٍ أو نَهارٍ، للتّائِبِ وغَيْرِ التّائِبِ، فعَفْوُه تباركت آلاؤُه راجِعٌ إلى مَشيئَتِه غَيْرُ مَوْقوفٍ على التَّوْبَة[2].

الغَرَضُ مِن التَّنكيرِ في: ﴿كَثِيرٍ﴾:

مِنْ سَعةِ عَفْوِهِ سبحانه أنَّهُ يَعْفو عَنْ كَثيرٍ مِنَ الذُّنوبِ وعَنْ كَثيرٍ مِنَ النّاسِ

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿كَثِيرٍ﴾ نَكِرَةً للتَّهْويلِ والتَّكْثيرِ؛ إذِ المُرادُ أنَّهُ تعالى يَعْفو عَنْ كَثيرٍ مِنَ الذُّنوبِ، فلا يُحاسِبُ عليْها في الدُّنْيا، أوْ يَعْفو عَنْ خَلْقٍ كَثيرٍ، أوْ تَكونُ ﴿كَثِيرٍ﴾ صِفَةً لِمَحْذوفٍ، أيْ: عَنْ خَلْقٍ أوْ ناسٍ، ولا مانِعَ مِنَ الجَمعِ بيْنَ التَّقديرَينِ، فهو تعالى يَعْلَمُ أحْوالَ عبادِه وما تَغَلَّبَ مِن حَسَناتِهم على سَيِّئاتِهم، فيُعامِلُهُم بِما تَقْتَضيه الحِكْمَةُ الإلَهيَّةُ مِن إمهالِ بَعْضِ عِبادِه أوْ مِن ابْتِلاءِ بَعْضِ المُقَرَّبينَ، وتِلْكَ مَراتِبُ كَثيرَةٌ وأحْوالٌ مُخْتَلِفَةٌ تَتَعارَضُ، وتَتَساقَطُ، والمَوَفَّقُ يَبْحَثُ عَنِ الأسْبابِ، فإنْ أعْجَزَتْهُ؛ فوَّضَ العِلْمَ إلى اللّه[3].

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَمَآ أَنتُم﴾:

بَـعْـدَ الامـتِـنـانِ بـالـعَـفْـوِ، يأتي الاحْـتِـراسُ؛ حَـتَّـى لا يَـغْـتَـرَّ المُـتَـهـاوِنـونَ والغافِلونَ

عَطَفَ النَّظْمُ الجَليلُ قَوْلَ اللّه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ على جُمْلَةِ ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ بواوِ العَطْفِ[4]، وهو احْتِراسٌ، أي: يَعْفو عَنْ قُدْرَةٍ، فإنَّكم لا تُعْجِزونَهُ، ولا تَغْلِبونَهُ، ولَكِنْ

(1) السّامرائي، معاني النّحو: 3/ 54.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 41.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 102.
(4) الخطيب وآخران، التّفصيل: 28/ 70، وقد تكون الواو للاستِئْنافِ أوِ الحالِ.

يَعْفو تَفَضُّلًا[1]؛ إذْ قَدْ تُغْري هَذِه السَّعةُ مِنَ العَفْوِ بَعْضَ أهْلِ الإيمانِ بِالغَفْلَةِ اعْتِمادًا على هَذا الإكْرامِ، فجاءَتْ هَذِه الآيَةُ، وفيها قَدْرٌ مِنَ الغَضَبِ والوَعيدِ لِتَتَوازَنَ مَعَ آيَةِ: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، ويَكونَ التَّرْهيبُ قد جاءَ بَعْدَ التَّرْغيبِ؛ ليَظَلَّ المُؤْمِنُ بَيْنَ هاتَيْنِ الحالَتَيْنِ، راجيًا رَحْمَةَ رَبِّهِ وخائِفًا مِنْ عِقابِهِ[2].

دَلالَةُ النَّفْيِ بِـ (ما):

في قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ آثَرَ النَّظْمُ الجَليلُ استِعْمالَ (ما) لِنَفْيِ قُدْرَتِهم على الهَرَبِ مِمّا قَدَّرَهُ اللهُ؛ وذَلِكَ لأنَّ النَّفْيَ بِـ(ما) آكَدُ مِنَ النَّفْيِ بِـ(لَيْسَ)، فإنَّها تَقَعُ جَوابًا لِلْقَسَمِ، وهيَ أوْسَعُ استِعْمالًا مِنها أيضًا، فـ (لَيْسَ) مُخْتَصَّةٌ بِنَفْيِ الجُمَلِ الاسميَّةِ، وأمّا (ما)؛ فتَنْفي الجُمَلَ الفِعْليَّةَ والاسْميَّةَ[3]، والمُرادُ: ما أنْتُمْ بِجاعِلينَ اللَّهَ ﷻ عاجِزًا عَنْ أنْ يُصيبَكم بِالمَصائِبِ بِما كَسَبَتْ أيْديكم[4]، وإنْ رَكِبْتُم في الهَرَبِ مَتْنَ كُلِّ صَعْبٍ وذَلولٍ، والمُرادُ بَيانُ دَوامِ انتِفاءِ الإعْجازِ، لا بَيانُ انتِفاءِ دَوامِ الإعْجازِ، فإنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّةَ كَما تَدُلُّ على دَوامِ الثُّبوتِ تَدُلُّ بِمَعونَةِ المَقامِ - إذا دَخَلَ عَلَيْها حَرْفُ النَّفْيِ - على دَوامِ الانْتِفاءِ لا على انْتِفاءِ الدَّوامِ[5].

ليسَ في مَقْدورِ أحَدٍ كائِنًا مَنْ كانَ أنْ يَخْرُجَ على قَدَرِ اللهِ وسُلْطانِهِ

الغَرَضُ مِن تَعْريفِ المُسْنَدِ إلَيْهِ بِضَميرِ الخِطابِ جَمْعًا، والمُرادُ بِالمُخاطَبِ ﴿أَنتُم﴾:

جاءَ المُسْنَدُ إلَيْهِ ضَميرَ خِطابٍ جَمْعًا ﴿أَنتُم﴾ مَسْبوقًا بالنَّفْيِ، وهَذا البِناءُ الَّذي يَتَقَدَّمُ فيه النَّفْيُ على المُسْنَدِ إلَيْه، والخَبَرُ اسْمٌ مُشْتَقٌّ، وإنْ كانَ يُفيدُ الاخْتِصاصَ في مَواقِعَ كَثيرَةٍ، فإنَّهُ هُنا لا يُفيدُ

تَقْريرُ نَفْيِ إعْجازِهم للهِ، لا اخْتِصاصِهِم بِالنَّفْيِ، فكلُّ الخَلْقِ مَقْهورونَ بِعَظَمَتِهِ تعالى

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 103.
(2) أبو موسى، آل حم، ص: 163.
(3) السامرائي، معاني النحو: 4/ 191.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 41.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/ 188.

الاخْتِصاصَ؛ لأنَّ المَعْنَى لَيْسَ على أنَّكُم خُصوصًا، لا تُعْجِزونَ اللهَ في الأرْضِ بِخِلافِ غَيْرِكُم، وتَعالَى عَنْ ذَلِكَ، وإنَّما هوَ بِناءٌ يُفيدُ التَّقْوِيَةَ والتَّقْريرَ، بِخِلافِ قَوْلِهِ سُبْحانَهُ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البَقَرَة: 167]، فإنَّ المَعْنَى على الاخْتِصاصِ، أنَّهُم خُصوصًا لا يَخْرُجونَ، بِخِلافِ غَيْرِهم مِنْ أصْحابِ المَعاصي المُؤْمِنينَ، فإنَّهُم يَخْرُجونَ، وقَدْ جاءَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ كَثيرًا في الكِتابِ العَزيزِ في مَقاماتِ التَّهْديدِ والتَّرْهيبِ، كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [الأنعام: 134]، وقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿*وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس: 53]، وقَوْلِهِ سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [هود: 33]، وهيَ في كُلِّ هَذا خِطابٌ لِلكافِرينَ[1].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِالجُمْلَةِ الاسْميَّةِ:

جاءَ التَّعْبيرُ بِالجُمْلَةِ الاسْميَّةِ المَنْفيَّةِ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾؛ لِبَيانِ عَجْزِهم الكامِلِ عَنِ النَّجاةِ مِنَ المَصائِبِ إنْ قَدَّرَها اللهُ عَلَيْهِم جَزاءً بما كَسَبَتْ أيديهم مِنَ المَعاصي والذُّنوبِ والآثامِ، والتَّعْبيرُ بِالجُمْلَةِ الاسميَّةِ دَليلٌ على ثُبوتِ العَجْزِ لَهُم واسْتِمرارِهِ مِنْهُم، فإنَّهُم أمامَ مَقْدورِ اللهِ لَيْسوا بِناجينَ، مُفْلِتينَ مِنْ عِقابِهِ في أيِّ وقْتٍ مِنْ أوْقاتِ حَياتِهم، أوْ بَعْدَ حَياتِهم، فالجُمْلَةُ الاسميَّةُ لِدَوامِ الاسْتِمرارِ، والمُرادُ: دَوامُ استِمرارِ النَّفْيِ وتَأكيدُهُ نَفْيَ الاسْتِمرارِ[2].

دوامُ عَجْزِ البَشَرِ أمامَ قُدْرَةِ الله، فلا يُعْجِزونَ اللهَ شَيْئًا

مَعْنَى الباءِ ودَلالَتُها في خَبَرِ (ما) ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾:

جاءَتِ الباءُ في قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ زائِدَةً على أصْلِ الصِّناعَةِ النَّحويَّةِ؛ إذِ الأصْلُ: (وما أنتم مُعْجِزينَ)، وقد آثَرَ النَّظْمَ البَليغَ استِعْمالَ الباءِ هَهُنا لِتَأكيدِ وصْفِهم بِالعَجْزِ؛ وذَلِكَ لأنَّ

تأكيدُ عَجْزِهم الدّائِمِ المُلاصِقِ لَهُم رَدٌّ على افْتِراءاتِهم على رَسولِ الله ﷺ

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 163.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 6/ 245.

المَقامَ لَمّا كانَ مَقامَ تَحَدٍّ وإظْهارِ المُعانَدَةِ مِنْهُم بالافْتِراءِ على رسولِ اللّه ﷺ كَذِبًا وزورًا وبُهتانًا؛ أكَّدَ الاسْمَ بالباءِ، فدَلَّتْ أيْضًا على أنَّ وصْفَهُم بالعَجْزِ صارَ مؤكدًا ومُلاصِقًا لَهُم لا يَنْفَكُّ عَنْهُم أبَدًا.

نُكْتَةُ التَّعْبيرِ بِ(مُعْجِزينَ) مادَّةً وصيغَةً:

بَيانُ دَوامِ انتِفاءِ العَجْزِ عَنِ الفِرارِ مِنْ قَدَرِ اللهِ سُبْحانَهُ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بمادَّةِ الإعْجازِ في قَوْلِه: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ مِنَ العَجْزِ، لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على التَّأخُّرِ والضَّعْفِ[1]، وصارَ في التَّعارُفِ اسْمًا لِلْقُصورِ عَنْ فِعْلِ الشَّيْءِ، وهوَ ضِدُّ القُدْرَةِ[2]، والمُعْجِزُ: الغالِبُ غَيْرَهُ بانْفِلاتِه مِن قَبْضَتِه، والهَمزَةُ في فِعْلِ (أعْجَزَ) الَّذي اشْتُقَّ مِنْهُ (مُعْجِزٌ) دالَّةٌ على التَّعْدِيَةِ، وقَوْلُهُ: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾، أي: جاعِلينَ مِنْ طَلَبِكُم عاجِزًا عَنْكُم غَيْرَ قادِرٍ على إدْراكِكُم، وإيثارُ التَّعْبيرِ بِصيغَةِ اسْمِ الفاعِلِ على المُسْتَقْبَلِ، فلَم يَرِد في النَّظْمِ القُرْآنيِّ مَثَلًا: (وَما أنْتُم تُعْجِزونَنا)؛ لِلإيذانِ بِكَمالِ قُرْبِ الإتْيانِ، ولِلدِّلالَةِ على الدَّوامِ الَّذي يُفيدُهُ العُدولُ عَنِ الفِعْلِيَّةِ إلى الاسْمِيَّةِ، وهَذا الدَّوامُ مُتَوَجِّهٌ إلى النَّفْيِ، فالمُرادُ: دَوامُ انتِفاءِ الإعْجازِ، والمُعْجِزونَ: الغالِبونَ، أي: وما أنْتُم بِغالِبينَ الَّذي طَلَبَكُم، أي: بِمُفْلِتينَ[3].

فائِدَةُ حَذْفِ مفعول ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾:

تَعَذُّرُ مُمانَعَةِ الرَّبِّ سُبْحانَهُ ومُدافَعَتِه، عَمّا أرادَهُ وقَضاهُ

حَذَفَ النَّظْمُ الكَريمُ مَفْعولَ اسمِ الفاعِلِ في قَوْلِ اللّه: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾، والتَّقْديرُ: بِمُعْجِزينَ اللّهَ تَعالَى، وقيلَ: ما أنْتُم مِمَّنْ يُعْجِزُ مَنْ يُعَذِّبُكُم، ويَجوزُ أنْ يَكونَ قَدِ اسْتُعْمِلَ استِعْمالَ اللّازِمِ؛ لأنَّهُ قَدْ كَثُرَ فيه حَذْفُ المَفْعولِ، حَتَّى قالَتِ العَرَبُ: "أعْجَزَ فُلانٌ"؛ إذا ذَهَبَ في الأرْضِ، فلَم يُقْدَرْ عَلَيْه[4]، والمَقْصودُ مِنَ المَحْذوفِ التَّنْبيهُ على أنَّ أحَدًا لا يَجوزُ أنْ يُمانِعَ رَبَّهُ، ويُدافِعَهُ عَمّا أرادَ، وقَضَى، ثُمَّ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عجز).
(2) الرّاغب، مفردات القرآن: (عجز).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/ 196.
(4) السمين، الدّر المصون: 6/ 220 - 221.

إنَّهُ تَعالَى بَيَّنَ أنَّ هَذا الجِنْسَ مِنَ الكَلِماتِ، إنَّما يَجوزُ عَلَيْهِم ما داموا في الدُّنْيا، فأمّا إذا حَضَروا مَحْفِلَ القيامَةِ، وعايَنوا قَهْرَ اللّه تَعالَى وآثارَ عَظَمَتِهِ؛ تَرَكوا ذَلِكَ، واشْتَغَلوا بِأشْياءَ أُخْرَى[1].

دَلالَـةُ تَقْييـدِ عَــدَمِ الإعْـجازِ بِالأرْضِ دونَ السَّماءِ، ودَلالةُ التَّعْريفِ في: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:

في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قَيَّدَ النَّظْمُ الحَكيمُ النَّفْيَ بِقَوْلِه: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنَّهُ لَمّا كانَ مَن ثَبَّتَ قُدْرَتَهُ على مَحَلِّ العُلوِّ بِخَلْقِه، وما أوْدَعَهُ مِنَ المَصْنوعاتِ، أجدرَ بِالقُدْرَةِ على ما دونَهُ؛ أشارَ إلى ذَلِكَ بِقَوْلِه: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ولَمّا كانَ الكَلامُ في العُقوبَةِ في الدُّنْيا قَبْلَ المَوْتِ، ولَم يَكُنْ أحَدٌ يَدَّعي فيها التَّوَصُّلَ إلى السَّماءِ، لَم يَدْعُ داعٍ إلى ذِكْرِها بِخِلافِ ما مَضى في العَنْكَبوتِ[2]، وذَهَبَ بَعْضُهُم إلى أنَّ التَّقييدَ هنا لإرادَةِ التَّعْميمِ، أي: في أيِّ مَكانٍ مِنَ الأرْضِ لِئَلّا يَحْسَبوا أنَّهم في مَنَعَةٍ بِحُلولِهِم في مَكَّةَ الَّتي أمَّنَها اللّه تَعالى، وذَلِكَ أنَّ العَرَبَ كانوا إذا خافوا سَطْوَةَ مَلِكٍ أو عَظيمٍ سَكَنوا الجِهاتِ الصَّعْبَةَ[3]؛ رَغْبَةً في الامتِناعِ بِها مِنْ أنْ يَصِلَ إلَيْهِم أحَدٌ، وقيلَ: إنَّ المُرادَ أنَّكم لا تُعْجِزونَ مَن في الأرْضِ مِن جُنودِهِ تَعالى، فكَيْفَ بِمَن في السَّماءِ[4]، وجاءَتِ الأرْضُ مُعَرَّفَةً لإفادَةِ الجِنْسِ، فلا مَهْرَبَ لكم في الأرْضِ رُغْمَ اتِّساعِها.

عُمومُ قُدْرَةِ الله في الأرْضِ، فلا توجَدُ بُقْعَةٌ في الأرْضِ تَعْصِمُ مِنْ إرادَتِه تعالى

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَمَا لَكُم﴾:

جاءَتِ الواوُ في قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَمَا لَكُم﴾ عاطفةً، فعَطَفَتْ قَوْلَهُ تَعالَى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ على قَوْلِه: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فبَعْدَ أنْ نَفى النَّظْمُ الحَكيمُ أنْ يَكونَ لَهم مَنجًى

بعْدَ نَفْيِ إمكان الهَرَبِ، جاءَ نَفْيُ الوَلِيِّ أوِ النَّصيرِ، فانْتَفَتْ كُلُّ سُبُلِ الوِقايَةِ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 17/ 265.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 317.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 103.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/ 41.

مِن سُلْطَةِ اللَّه بِنَفْيِ أنْ يَكونَ لَهم مَلْجَأٌ يلجَؤونَ إلَيْه ليَنْصُرَهم، ويَقيَهم مِن عَذابِ اللَّه؛ أعْقَبَهُ بِبَيانِ أنَّهُم لَيْسَ لَهُم ولِيٌّ يَتَوَلّاهُم، فيَمنَعُهُم مِن سُلْطانِ اللَّه، ولا نَصير يَنْصُرُهُم على اللَّه؛ إنْ أرادَ إصابَتَهُم، فيَغْلِبونَهُ، فجَمَعَتِ الآيَةُ نَفْيَ ما هو مُعْتادٌ بَيْنَهم مِن وُجوه الوِقايَةِ[1].

الغَرَضُ مِن تَقْديمِ ﴿لَكُم﴾ على ﴿وَلِيّ﴾:

لا ولـــيَّ ولا نـاصِـرَ لَـهُـم ولا لِـغَـيْرِهـم سِـوَى الله، فالتَّقْديمُ للتَّقْريرِ والتَّوكيدِ

قَدَّمَ النَّظْمُ الحَكيمُ شِبْهَ الجُملَةِ ﴿لَكُم﴾؛ للتَّقْريرِ والتَّوْكيدِ على حَقيقَةِ انْتِفاءِ النّاصِرِ والوَلِيِّ سِوَى اللهِ ﷻ، وغالِبًا ما يكونُ دُخولُ (ما) النّافيةِ على الخَبَرِ الجارِّ والمَجْرورِ المُقَدَّم؛ لإفادَةِ الاخْتِصاص، ولَكِنَّهُ لا يَسْتَقيمُ هَهُنا؛ لأنَّ الاخْتِصاصَ يَجْعَلُ المَعْنَى: (وَما لكم خُصوصًا من دونِ اللهِ من ولِيٍّ، بِخِلافِ غَيْرِكُم)، وهَذا المَعْنَى يُسْتَعاذُ باللهِ مِنْهُ؛ لأنَّهُ لَيْسَ لَهُم، ولا لِغَيْرِهم مِنْ دونِ اللهِ مِنْ ولِيٍّ[2].

دَلالَةُ ﴿مِّن﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

استِـغْـراقُ نَـفْـيِ الأوْلِـيـاءِ والـنُّـصَـراءِ، وتَـأكـيـدُ اخـتـصـاصِـهِ وخدَهُ بِهما

دلَّتْ ﴿مِّن﴾ على استِغْراقِ نَفْيِ الأولياءِ أوِ النُّصَراءِ مِن دونِ اللهِ، فأكَّدَتِ اختصاصَه تعالى بالولايةِ والنُّصْرَةِ الحقيقيَّة، وزادَتْ مِن تَأكيدِ نَفْيِ ولايَةِ كُلِّ أحدٍ سواه[3]، فلا عاصمَ سِواه مِنَ المَصائِب، وقيلَ: المُرادُ مَن يَعْبُدُ الأصْنامَ، فبَيَّنَ أنَّهُ لا فائِدَةَ فيها البَتَّةَ، والنَّصيرُ هو اللَّهُ تَعالى، فلا جَرَمَ هو الَّذي تَحْسُنُ عِبادَتُهُ[4].

مَعْنَى ﴿دُونِ﴾ وإضافَتُها إلى لَفْظِ الجلالَةِ:

لا تُطْلَبُ الولايةُ والنُّصْرَةُ إلّا مِنَ الله سبحانَه

دلَّ التَّعبيرُ بكلمة ﴿دُونِ﴾ مع إضافَتِها إلى لَفْظِ الجَلالَةِ على أنَّ أيَّ ولايَةٍ أو نُصْرَةٍ من غيرِ اللهِ حقيرةٌ صغيرةٌ مُهانَةٌ؛ وذلكَ لأنَّ (دونَ) ظَرْفُ مكانٍ، يُعَبَّرُ به عنِ المَنْزِلَةِ الدَّنيَّةِ[5]، وهوَ نقيضُ فوقَ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 104.
(2) أبو موسى، آل حم، ص: 165.
(3) ابن عثيمين، تفسير سورة الشورى، ص: 262.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 601.
(5) السمين، عمدة الحفاظ: (دون).

وهوَ تَقْصيرٌ عَنِ الغايَةِ، والدّونُ: الحَقيرُ الخَسيسُ[1]، فالمادَّةُ تَدورُ حَوْلَ عَدَمِ الرِّفْعَةِ وهبوطِ المكانَةِ، وفي ذلكَ ذمٌّ لكُلِّ ولايَةٍ أو نُصْرَةٍ مِنْ دونِ اللّه تعالى.

دَلالَةُ التَّصْريحِ بِلفْظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهِ﴾:

التَّعبيرُ بالاسمِ الأعْظَمِ حَثٌّ على إحْسانِ الظَّنِّ بالله

دَلَّ التَّصْريحُ بلفْظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهِ﴾ دونَ التَّعْبيرِ بالضَّميرِ (مِنْ دونِه) على أنَّ اللّهَ وحْدَه هوَ النّاصِرُ والوَليُّ حَقيقَةً، وجاءَ التَّصْريحُ بالاسْمِ الأعْظَمِ تَذْكيرًا بِهَذِه الحَقيقَةِ الخالِدَةِ؛ كَي يتنَبَّهَ هؤلاءِ المُفْتَرونَ مِنْ قُرَيْشٍ أوِ الغافِلونَ مِنَ المُسْلِمينَ إلى سوءِ ظنِّهم باللّه سبحانَه، فيَعودوا إلى حُسْنِ الظَّنِّ بِه.

سِرُّ التَّعْبيرِ بلفْظ: ﴿وَلِيّ﴾:

في التَّعْبيرِ بالوَليِّ من كَثافةِ المعاني ما ليسَ في غَيرِه مِنَ الألفاظِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الحكيمُ عن نَفْيِ وُجودِ النّاصِرِ أوِ المُعينِ بقولِه: ﴿وَلِيّ﴾؛ إذِ الوَلاءُ والتَّوالي أن يَحْصُلَ شيئانِ فصاعِدًا حُصولًا لَيْسَ بيْنَهُما ما لَيْسَ مِنْهما، ويُسْتَعارُ ذلكَ للقُربِ مِنْ حيثُ المكانُ والنِّسْبَةُ، والدّينُ، والصَّداقَةُ، والنُّصرَةُ، والاعتقادُ[2]، ففي التَّعبيرِ بالوَليِّ مِن كثافةِ المعاني ما ليسَ في غيرِه مِن الألفاظِ، ولذلكَ آثَرَ البيانُ القرآنيُّ هذا اللَّفْظَ؛ لبيانِ شدَّةِ ضَلالِ الكافِرينَ المُفْتَرينَ على رَسولِ اللّه ﷺ الَّذينَ عانَدوهُ، وكَذَّبوهُ.

دَلالَةُ الجَمعِ بينَ الوليِّ والنَّصيرِ:

نصْرُ الله لِعبادِهِ هو حسنُ المَعونَةِ والتأييدِ لَهُم

جَمَعَ النَّظْمُ الحكيمُ بينَ نَفْيِ الولايةِ ونَفْيِ النُّصْرَةِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وذلكَ لقطعِ الأطْماعِ في الانتفاعِ بالولايَةِ أوِ النُّصْرَةِ كِلَيْهما مُجْتَمِعَتَينِ أو مُنْفَرِدَتينِ مِنْ غيرِ اللّه، حتَّى يَتَرَسَّخَ في عقولِ المُتَلَقّينَ أنَّه لا سبيلَ إلى أيِّ شَكْلٍ مِن أشكالِ العونِ أو النَّصرِ إلّا مِنْ عِنْدِ اللّه تعالى.

(1) ابن منظور، لسان العرب: (دون).
(2) الرّاغب، مفردات القرآن: (ولي).

سِرُّ التَّعْبيرِ بِـ﴿نَصِيرٍ﴾ دونَ (ناصرٍ):

مَعْنَى النَّصيرِ أوسعُ مِنْ معنى النّاصِرِ وأبلغُ منه

آثَرَ البَيانُ القرآنيُّ التَّعْبيرَ بِصيغَةِ المُبالَغَةِ ﴿نَصِيرٍ﴾ دونَ اسْمِ الفاعِلِ؛ لأنَّ مَعْنَى (نَصيرٍ) أوسعُ مِنْ حَيْثُ إنَّ (فعيلًا) مِنْ أبْنِيَةِ المُبالَغَةِ، فيُعْطي كثرةً[1] في المعنَى المرادِ، ولمّا كانوا في موقفٍ شديدٍ عصيبٍ؛ فإنَّهُم أحوجُ ما يكونُ للنَّصير بما فيه مِن معاني المُبالَغَةِ في النُّصرَةِ دونَ النّاصرِ فحسب.

سِرُّ تَقْديمِ الوَليِّ على النَّصيرِ:

الوليُّ أقربُ مِنَ النَّصيرِ وأسْهَلُ منالًا

قَدَّمَ النَّظْمُ الحكيمُ ذِكْرَ الوَليِّ على النَّصيرِ لأمرينِ اثنينِ: **الأوَّلُ:** القُرْبُ؛ إذِ الوَليُّ أقربُ مِنَ النَّصيرِ؛ إذْ به تقومُ الأمورُ والأحوالُ، ثُمَّ يكونُ النَّصيرُ في أحوالِ النُّصْرَةِ والتَّأييدِ في ساعاتِ المَصائِبِ والابتلاءاتِ والرَّزايا، **والثّاني:** السُّهولَةُ؛ لأنَّ الرُّكْنَ الشَّديدَ الَّذي يُسْتَنَدُ إليْه إمّا وليٌّ يَشْفَعُ، أوْ ناصِرٌ يَدْفَعُ، والأوَّلُ أسْهَلُ الطَّريقَينِ؛ فلِذلكَ قَدَّمَ الوَليَّ على النَّصيرِ[2].

نُكْتَةُ تَنْكيرِ ﴿وَلِيّٖ﴾ و﴿نَصِيرٍ﴾:

بيانُ عجزِ كُلِّ وليٍّ أو نَصيرٍ مِنْ دونِ اللهِ على العُمومِ

عَبَّرَ الحَكيمُ بتَنْكيرِ كلمتَيْ ﴿وَلِيّٖ﴾ و﴿نَصِيرٍ﴾، وذَلِكَ لِلدَّلالَةِ على العُمومِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، والتَّحْقيرِ مِنْ حَيْثُ المعْنَى، فكُلُّ وليٍّ أوْ نَصيرٍ اتُّخِذ مِنْ دونِ اللّه، سَواءٌ أكانَ جَليلًا أوْ حَقيرًا، ومَهْما كانَ، وفي أيِّ زمانٍ كانَ، لا تَكْمُلُ ولايَتُه، ولا تُسْتَكْمَلُ نُصْرَتُهُ لِمَنْ والاه، ونَصَرَه، بَلْ كُلُّ ولايَةٍ أو نُصْرةٍ دونَ ولايَةِ اللّه ونُصْرَتِه ناقصةٌ غيرُ تامَّةٍ.

سِرُّ توسُّطِ (لا) بينَ المعْطوفينَ:

تأكيدُ نَفْيِ النَّصيرِ أدْعَى للعَوْدَةِ إلى اللهِ ﷻ

توَسَّطَتْ (لا) بينَ المعْطوفَيْنِ في قَوْلِه: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾، لتأكيدِ النَّفْيِ؛ لأنَّ نَفْيَ الوَليِّ لا يسْتَلْزِمُ نَفْيَ

(1) الغرناطي، ملاك التّأويل: 1/ 48.
(2) النّيسابوري، غرائب القرآن: 5/ 380.

النَّصيرِ بالضَّرورةِ، فنَفَى النَّظْمُ وجودَ أيٍّ مِنْهُما؛ حَثًّا لَهُم على الالتِجاءِ إلى اللّه تعالى.

دَلالَةُ العَطْفِ والنَّفْيِ في: ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾:

عَطَفَتِ الآيَةُ النَّصيرَ على الوَليِّ في قَوْلِه: ﴿مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، والعَطْفُ يَقْتَضي المَغايَرَةَ، والمُغايَرَةُ هَهُنا لِلاحْتِراسِ، فالوَليُّ قَدْ يَضْعُفُ عنِ النُّصْرَةِ، والنَّصيرُ قَدْ يَكونُ أجْنَبيًّا عَنِ المَنْصورِ، فلِحُصولِ التَّكامُلِ بَيْنَ ولايَةِ الوَليِّ ونُصْرَةِ النَّصيرِ عَطَفَ الواحِدَ على الآخَرِ؛ لأنَّ نَفْيَ الوَليِّ لا يَقْتَضي نَفْيَ كُلِّ نَصيرٍ؛ إذْ لا يَكونُ لأحَدٍ وليٌّ؛ لِكَوْنِه دَخيلًا في قَبيلَةٍ، ويَكونُ أنْصارُهُ مِنْ جيرَتِه[1]، فكَمَنَتْ بَلاغَةُ الاحْتِراسِ في اكْتِمالِ المَعاني، ونَفْيِ أيِّ ظَنٍّ يَرِدُ على الأذْهانِ في نُصْرَةِ أحَدٍ مِنْ دونِ اللّه تَعالَى.

نَـفْـيُ أوْهـامِ الأفْهامِ أنْ يَكونَ نَـصْـرٌ مِـنْ دونِ الله

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الكسْب والعَمل:

الكَسْبُ: الفِعْلُ العائِدُ على فاعِلِه بِنَفْعٍ أو ضَرٍّ، وقالَ بَعْضُهُم: الكَسْبُ ما وقَعَ بِمِراسٍ وعِلاجٍ[2]، وأمّا العَمَلُ؛ فإنَّهُ أعَمُّ مِنَ الكَسْبِ؛ لأنَّ الكَسْبَ واقِعٌ على ما لِلإنْسانِ فيه تَعَمُّلٌ وعِلاجٌ[3]، فعَبَّرَ بِما كَسَبَتْ دونَ عَمِلَتْ؛ لِلإشارَةِ إلى أنَّهُم قَدْ فعَلوا ذَلِكَ مُتَعَمِّدينَ؛ لأنَّهُم يُريدونَ الكَسْبَ؛ إذِ الكَسْبُ: كُلُّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الإنسانُ بِكَدٍّ لِجَلْبِ نَفْعٍ أوْ دَفْعِ ضُرٍّ، ولِذَلِكَ لا يوصَفُ فِعْلُ اللّه بِالكَسْبِ؛ لأنَّ فِعْلَهُ بَريءٌ عَنْ جَلْبِ المَنافِعِ ودَفْعِ الضَّرَرِ، فأعْمالُهُم السَّيِّئَةُ الَّتي اجْتَرَحوها كانَتْ بِقَصْدٍ وتَعَمُّدٍ وعِلاجٍ؛ لأنَّهُم قَصَدوا الضَّرَرَ والانتِفاعَ بِها، فكانَ التَّعْبيرُ بِالكَسْبِ عَنْ أفْعالِهِم تِلْكَ في سِياقِ الجَزاءِ بِالمَصائِبِ والبَلايا أدَقَّ وأبْلَغَ.

العَمَلُ أعَمُّ مِنَ الكَسْبِ، والكَسْبُ ما كانَ فيه الجِدُّ والقَصْدُ أظْهَرُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/ 695.
(2) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 137.
(3) الغرناطي، ملاك التّأويل: 2/ 427.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"